الأمم المتحدة

A/68/944–E/2014/89

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ١٨ من جدول الأعمال
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٤
البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه بيان الاجتماع الأول الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، الذي عقد بمكسيكو في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

وترجع أصول الشراكة العالمية إلى الوثيقة الختامية التي اعتمدت إبان المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي عقد في بوسان بجمهورية كوريا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وقد ركز الاجتماع الرفيع المستوى على صياغة خطة للتنمية الشاملة للجميع لما بعد عام ٢٠١٥، مما أتاح مناقشة خمس قضايا هامة هي: تقييم التقدم المحرز منذ منتدى بوسان؛ وتعبئة الموارد المحلية؛ والتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل؛ والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ والتعاون مع القطاع الخاص.

وفي هذا الصدد، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال، وكوثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

200814 150814 14-57054 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والاجتماعي، باعتبارها إسهاما مقدما إلى الجمعية والمجلس في مداولاتهما بشأن قضايا التنمية، وإسهاما في منتدى التعاون الإنمائي الذي سيعقد في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه.

(توقيع) خورخيه مونتانيو
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

الاجتماع الأول الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال: التعاون بشأن موضوع ''الإسهام في وضع خطة للتنمية الشاملة للجميع لما بعد عام ٢٠١٥''

مكسيكو، ١٥ و ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٤

البيان

أولا - الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١ - نحن الوزراء والممثلين الرئيسيين للبلدان النامية والمتقدمة، وللمؤسسات الإنمائية والمالية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، والبرلمانات، والسلطات المحلية والإقليمية، وكيانات القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، قد اجتمعنا بمكسيكو في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، تحدونا روح الإدماج والتضامن الكاملين، لعقد الاجتماع الأول الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، بهدف البناء فوق نتائج المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي عقد في بوسان بجمهورية كوريا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

٢ - إن التنمية العالمية تمر بمنعطف حاسم. وعلى الرغم من التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الفقر وعدم المساواة يظلان، بأبعادهما المتعددة وفي المناطق جميعا، التحديين الرئيسيين. ومن الشواغل الملحة أيضا في كثير من مناطق العالم بطء النمو الاقتصادي العالمي وعدم تكافؤه، وانعدام الأمن فيما يخص إمدادات الغذاء والمياه والطاقة، ونقص فرص التعليم الجيد المستوى وفرص العمل اللائق للجميع، وحالات النزاع، والهشاشة والضعف إزاء الصدمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، والأوبئة الصحية. وفي الوقت نفسه، فإن الإمكانيات المتاحة أمام التنمية البشرية إمكانيات هائلة، فنحن نملك بين أيدينا وسائل إنهاء الفقر على الصعيد العالمي خلال جيل واحد. ولكن يجب علينا، كي نحقق هذا

الهدف، أن نستجمع إرادتنا السياسية للقيام بعمل جسور ومستدام من أجل تقاسم التنمية، وتحسين المساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣ - ولما كانت الأمم المتحدة تسعى إلى وضع خطة عالمية للتنمية المستدامة الشاملة للجميع لما بعد عام ٢٠١٥، توجه تنفيذَها عزيمةٌ صادقة، فإن الشراكة العالمية ستسعى، ضمن الجزء الذي يخص ''كيفية'' تنفيذ هذه الخطة العالمية الجديدة، إلى النهوض بالجهود التي تستهدف زيادة فعالية التعاون الإنمائي، الذي يتمثل هدفه الجوهري في القضاء على الفقر. وفي سبيل تحقيق هذا المقصد، نتعهد بأن نعمل في تآزر وتعاون مع أطراف أخرى، مثل منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - ومما يتسم بأهمية حاسمة أن الشراكة العالمية ملتزمة بالتحول من نموذج فعالية المعونة إلى نموذج التعاون الإنمائي الفعال، المدعوم بإسهام المساعدة الإنمائية الرسمية وأثرها التحفيزي بوصفها المصدر الرئيسي للمساعدة الإنمائية الدولية، كي يتسنى تقديم دعم أفضل إلى الأثر الإنمائي الطويل الأجل والواسع النطاق الناشئ عن التعبئة المعززة للموارد المحلية، وإلى الجهود المتضافرة التي يبذلها جميع المعنيين بالتنمية في القطاعين العام والخاص على جميع المستويات.

٥ - وإذ يحدونا هذا الاقتناع، نتعهد بأن نفي بجميع التزاماتنا دعماً لتمويل التنمية المستدامة والشاملة للجميع، ولا سيما الالتزامات المتفق عليها في توافق آراء مونتيري وأطر متابعته، والالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بأقل البلدان نموا وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بما في ذلك فيما يخص أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية. واستنادا إلى هذه الركيزة، نؤكد مجددا تصميمنا، الذي أوضحناه في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، على أن نحقق نتائج وفرصا ملموسة لصالح الجميع، وننهض بالتحولات الاجتماعية الاقتصادية، ونضمن مستقبلا مستداما لا يترك وراء ركبه أحداً.

٦ - وندرك أننا جميعا جزء من خطة تنمية نشارك فيها على أساسٍ من أهداف ومبادئ مشتركة. وفي هذا السياق، نشجع على زيادة الجهود الرامية إلى دعم التعاون الإنمائي الفعال المستند إلى أوضاعنا الخاصة. ونؤكد أيضا أن التعاون بين بلدان الجنوب يختلف عن التعاون بين الشمال والجنوب. وتشكل وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب الركيزة التأسيسية للتعاون بين بلدان الجنوب. وستكون المبادئ والالتزامات والإجراءات وترتيبات العمل المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة وفي هذا البيان أطرا مرجعية يهتدي بها الشركاء في بلدان الجنوب بصفة طوعية (انظر الضميمة ١).

ثانيا – إجراءات ملموسة لتحقيق نتائج التنمية المستدامة والشاملة للجميع

ثانيا – ألف – التقدم المحرز منذ منتدى بوسان والتنمية الشاملة للجميع

٧ – إن التعاون بين الشمال والجنوب يؤدي دورا هاما في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة. وترتكز هذه الالتزامات على جدول أعمال أكرا لعام ٢٠٠٨، وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥، وإعلان روما بشأن التنسيق لعام ٢٠٠٣. وإننا نرحب بالمعلومات القيمة التي تضمنها تقرير رصد تنفيذ هذه الالتزامات، الذي أعدته الشراكة العالمية بدعمٍ من ٤٦ بلدا تطوع للمشاركة في هذه العملية، وكذلك بالبيانات الإضافية التي وردت في تقارير وطنية أخرى ذات صلة أعدتها كيانات مثل لَبِنات للبناء بعد منتدى بوسان. واستنادا إلى هذه المعلومات، نعترف بالتقدم المحرز في دعم مبادئ بوسان المتمثلة في الملكية القطرية، والتركيز على النتائج، وإدماج الجميع، والشفافية، والمساءلة المتبادلة. غير أننا نعترف أيضا بأن الأمر يتطلب مزيدا من الجهود ومن التغيرات السلوكية كي يتسنى تنفيذ هذه الالتزامات تنفيذا كاملا. ويظل عدم الانتهاء من خطة فعالية المعونة شاغلا هاما. وعليه، فإننا نلتزم، بإرادة سياسية متجددة وبحس متجدد بإلحاح المهام، بأن نعالج على وجه السرعة أوجه القصور والعقبات من خلال أعمال منسقة مطردة. وإذ نمضي قدما فإننا نؤكد ما يلي:

تولي البلدان النامية أمر تحديد أولويات التنمية

٨ – إننا ندرك الإجراءات المتخذة في كل من البلدان المانحة والمستفيدة، ومن جانب المؤسسات المتعددة الأطراف، لضمان أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية متوافقة مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية ومتوائمة مع الأوضاع والاحتياجات القطرية الخاصة. وفي هذا الصدد، نشير بوجه خاص إلى ما يقوم به الشركاء في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة من عمل يرمي إلى تعزيز الملكية والقيادة والقدرات على المستوى القطري في الدول الهشة والمتضررة بالنزاع، بالإضافة إلى استخدام النظم القطرية في هذه السياقات.

٩ – وإننا إذ نتطلع للأمام، نشجع البلدان المستفيدة على أن تواصل تعزيز خطط الإصلاح والتنمية التي تسهم في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، ونشجع الجهات المانحة على أن تدعم هذه الجهود بصورة كاملة. وفي هذا السياق، نتفق على تدعيم أعمالنا من أجل المضي في تعزيز الملكية والقيادة القطريتين عن طريق تطويع المعونة لخطط وسياقات التنمية الوطنية وعن طريق مواءمتها معها. وبوجه خاص، نتفق على تقوية جهودنا الرامية إلى

تعزيز النظم القطرية واستخدامها كخيار أول مفترض، والتشجيع على تقييم مدى ملاءمة استخدام هذه النظم وعلى إجراء حوار في هذا الشأن، والنظر في دعم الميزانيات بالمزيج الملائم من وسائل التنفيذ، ومواصلة عدم تقييد المعونة بالشروط، وزيادة الطابع المحلي للتعاون الإنمائي، بما في ذلك عن طريق تشجيع الشراء المحلي، ودعم طموحات البلدان الشريكة لأن تنسق مصادر المعونة المتعددة وتُقَيّمها وتديرها على نحو أفضل.

١٠ - وسنواصل أيضا، وفقا للأولويات والسياسات التي تحددها البلدان المستفيدة، تجنب تجزئة المعونة، وتيسير تقسيم العمل في ظل القيادة الوطنية، وتعزيز البرمجة المشتركة، واتخاذ إجراءات لمعالجة قضية البلدان التي تتلقى مساعدة غير كافية، والاستفادة على نحو أفضل من المؤسسات المتعددة الأطراف ومرافق التمويل الجماعي، والسعي على سبيل الأولوية إلى ضمان إمكانية التنبؤ بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا للالتزامات التي تم التعهد بها في باريس وأكرا وبوسان. وفي هذا السياق، نشجع جميع مقدمي المساعدة الإنمائية على دعم آليات التنسيق التي تقودها البلدان وعلى المشاركة فيها بصورة فعالة.

التركيز على النتائج

١١ - إننا ندرك ونشجع اتساع وتعزز المبادرات والسياسات والأدوات التنفيذية الإقليمية الموضوعة لتحسين أطر النتائج الوطنية بغية إدارة التقدم المحرز ورصده وتقييمه والإبلاغ عنه بصورة أفضل، بما يوفر إطارا متينا لتشجيع التوسع في الدعم، وتعزيز القدرات الوطنية، وحشد الموارد الإضافية وزيادة المبادرات دعماً لتعظيم النتائج والآثار الإنمائية واستدامتها، وفقا للأولويات والسياسات التي تحددها البلدان المستفيدة.

الشراكات والتنمية الشاملتان للجميع

١٢ - ونشجع على مواصلة التقدم المحرز فيما يتعلق بضمان الاعتراف بجميع أصحاب المصلحة وبكل الأصوات على النحو الواجب، وإفساح وتوسيع المجال اللازم لتعزيز ملكية خطة التنمية ملكية ديمقراطية وشاملة للجميع، بما في ذلك عن طريق تمكين المرأة، بروح الانفتاح والثقة والاحترام المتبادل والتعلم من الأدوار المختلفة والتكاملية لجميع الشركاء في التنمية.

١٣ - ونشجع تعزيز الدور الحاسم للبرلمانات في ربط المواطنين بالحكومات، وإرساء الإطار التشريعي للتعاون الإنمائي الفعال، بما في ذلك من أجل تيسير استثمارات القطاع الخاص، وتخصيص الإيرادات للتنمية المستدامة والشاملة للجميع، ومراقبة عمليات وخطط عمل التعاون الإنمائي.

١٤ - ونشجع أيضا على توفير مزيد من الدعم للحكومات المحلية والإقليمية لتمكينها من أداء أدوارها بصورة أشمل في رسم السياسات وتقديم الخدمات، وفي تعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة على المستوى دون الوطني، بما في ذلك من خلال تحقيق اللامركزية، وبناء القدرات، وكفالة الوصول إلى البيانات، وتوفير الحماية القانونية.

١٥ - وتؤدي منظمات المجتمع المدني دورا هاما في تمكين الناس من المطالبة بحقوقهم، وفي تشجيع النهج القائمة على الحقوق، وفي صياغة السياسات والشراكات الإنمائية، وفي مراقبة تنفيذها. وفي هذا الصدد، نلاحظ أهمية مبادئ اسطنبول والإطار الدولي للفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني. كما نؤكد مجددا تعهدنا بأن ننفذ بصورة كاملة التزامات كلٍ منا بتمكين منظمات المجتمع المدني من ممارسة أدوارها كأطراف إنمائية مستقلة، مع التركيز بوجه خاص على القيام، اتساقا مع الحقوق الدولية المتفق عليها، بتهيئة بيئة تمكينية تُعَظِّم إسهامات منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية، وفي هذا الصدد نشجع على إجراء حوار ديمقراطي وشامل للجميع بين أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى القطري، وعلى توفير بناء القدرات وتدابير الدعم ذات الصلة.

١٦ - ونعترف بأن القطاع الخاص طرف فاعل هام في التعاون الإنمائي في شراكة مع القطاع العام وأصحاب المصلحة الآخرين، على النحو المبين في الفرع ثانيا - هاء من هذا البيان.

١٧ - ونعترف بالقيمة التي تضيفها المؤسسات الخيرية إلى التعاون الإنمائي. وبوجه خاص، نرحب بالمبادئ التوجيهية للعمل الخيري الفعال، ذات الطابع الطوعي، التي وُضعت بالاشتراك مع الشبكة العالمية للمؤسسات العاملة من أجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ونشجع استمرار الحوار والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز تنفيذها ومتابعتها.

الشفافية والمساءلة إزاء بعضنا بعضا

١٨ - ونحيط علما بالتقدم العالمي المحرز صوب زيادة الشفافية والمساءلة، إذ يقوم مزيد من مقدمي التعاون بتحسين توافر المعلومات عن نطاق ونتائج وآثار أنشطتهم وميزانياتهم المتصلة بالتعاون، بما في ذلك عن طريق جهود الذين التزموا من بيننا بأن يفعلوا ذلك تنفيذا لمعيار موحد بحلول عام ٢٠١٥، مع مراعاة نظم التقارير الإحصائية التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والجهود التكميلية التي تبذلها المبادرة الدولية لشفافية المعونة. وعملا على ضمان ترجمة المكاسب المتحققة في مجال الشفافية

على المستوى الدولي إلى منافع حقيقية على المستوى القطري، نشجع على بذل جهود متسارعة من أجل الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في باريس وأكرا وبوسان فيما يتعلق بحُسن توقيت المعلومات، وشمولها، وإمكانية عقد المقارنات بينها، وإمكانية الوصول إليها، وإمكانية استخدامها، وطابعها الاستشرافي، مع الاهتمام على وجه الخصوص بتحسين نوعية المعلومات بما يتيح استخدامها بالتالي على نطاق أوسع، بما في ذلك عن طريق تخصيص موارد عامة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتتبع تلك الموارد، بوصف كل ذلك خطوات حاسمة صوب زيادة المساءلة المتبادلة. وسيواصل الشركاء في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، من جانبهم، تحسين توافر المعلومات عن نطاق ونتائج وآثار أعمالهم التعاونية، المنفذة بالطرائق كلها ووفقا للمنهجيات التي تضعها البلدان النامية والتي تلائم أوضاعها الخاصة بصورة أفضل.

دعم اكتساب الدول الهشة والمتضررة بالنزاع قدرةً على تحمل الضغوط

١٩ - ونؤكد مرة أخرى أولوية وإلحاح دعم الدول الهشة والمتضررة بالنزاع في خروجها من حالة الهشاشة صوب اكتساب القدرة على تحمل الضغوط، وأهمية السلام المركزية للتنمية المستدامة، بما في ذلك في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيواصل الذين أيدوا منا الخطة الجديدة، التي اشترك في وضعها الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول ومجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، تنفيذ الالتزامات التي اتفقنا عليها تنفيذا كاملا، وتحقيقا لهذه الغاية، سنحدد معايير مرجعية واضحة ونضع خططا ملموسة لتنفيذ تدابير التعاون، ونضمن التمسك بمبدأي الخطة الجديدة المتمثلين في ''التركيز'' و ''الثقة'' في آن واحد معاً. ونلتزم مجتمعين بأن نعالج التحديات المتمثلة في تحسين فعالية ونتائج المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الدول الهشة الأشد فقرا. وبالإضافة إلى ذلك، سنضاعف جهودنا لضمان أن تسهم كل أنشطة التعاون الإنمائي في تعزيز الاستقرار وأن تعالج مسببات الهشاشة التي تم الوقوف عليها على المستوى القطري. ونعترف بأن هذه الجهود ستتطلب تقديم دعم إضافي للمجالات التي عَينت أولويتَها أهدافُ بناء السلام وبناء الدول، كما حددتها التقييمات المراعية للسياقات الخاصة التي تأخذ في اعتبارها أصوات المجتمعات المحلية والمجتمع المدني.

ثانيا - باء - تعبئة الموارد المحلية

٢٠ - وندرك التحدي الهام المتمثل في ضمان تعبئة الموارد المحلية من عامة وخاصة تعبئة ملائمة دعماً للتنمية، على النحو المبين في توافق آراء مونتيري. إذ يقتضي الأمر تعبئة إيرادات حكومية كافية تخصص للتمويل المباشر ولتعزيز الأموال الخاصة المستثمرة في ميادين الخدمات

العامة، والحماية الاجتماعية، والتنمية المؤسسية والبشرية، والنمو الاقتصادي القوي والشامل للجميع.

٢١ - ونتعهد بأن ندعم تعزيز النظم الضريبية المستندة إلى قاعدة ضريبية واسعة وهيكل تدرجي منصف وعادل، وفقا للمعايير الدولية للحوكمة الرشيدة للضرائب. ونؤكد مرة أخرى التزامنا بأن نكافح الفساد، وغسل الأموال، والتدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك عن طريق إعادة الأصول المسروقة وتدعيم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقات الأخرى التي نعد أطرافا فيها، مثل اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة رشوة الموظفين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. ونرحب أيضا بالمشروع المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح. كما نحيط علما بما تبذله البلدان، ولجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف من جهود لتعزيز تبادل التعاون الدولي والمعلومات بين البلدان بشأن المسائل الضريبية، وتوفير ما تطلبه البلدان النامية من خبرة، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بشأن المسائل المالية، ونشجع هذه الجهود.

٢٢ - إن تعزيز وتنمية قطاع مالي محلي شامل للجميع، ووصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأفراد والأسر بتكلفة مقبولة إلى كل صور ووسائل الخدمات المالية، وخفض تكاليف تحويلات العاملين المهاجرين، وانتقال الأفراد والشركات إلى الاقتصاد الرسمي، واستحداث أدوات تمويل ابتكارية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحوكمة صناعات استخراج المعادن من السبل الرئيسية أيضا التي تدعم النمو الاقتصادي الشامل للجميع وتحشد الموارد المحلية وتوجهها لصالح التنمية، وإننا نتعهد بأن نساندها بصورة فعالة وفقا للأولويات الوطنية. وبمقدور الشركاء في التنمية أن يحددوا أيضا، في إطار التعاون الإنمائي، أولوية الآليات والترتيبات المحلية الابتكارية التي يقودها القطاع الخاص، مثل الصناديق المخصصة للبنى الأساسية، وصناديق الثروة السيادية وتحقيق الاستقرار، وتعزيز قدرات الأسواق المالية الإقليمية.

ثانيا - جيم - البلدان المتوسطة الدخل

٢٣ - تُصَنَّف البلدان المتوسطة الدخل بهذه الصفة وفقا لمؤشر - هو نصيب الفرد من الدخل - محدود النطاق ولا يستوعب تنوع وتعقد التحديات الإنمائية التي تواجه هذه البلدان، مثل الفقر؛ وعدم المساواة؛ والضعف إزاء الصدمات الاقتصادية وتغير المناخ

والكوارث الطبيعية؛ ونقص الابتكار والقدرة التنافسية في قطاعات اقتصادية دينامية؛ والخطر الذي يصاحب ''مأزق الدخل المتوسط''؛ وضعف المؤسسات. وتضم البلدان المتوسطة الدخل أكبر عدد ممن يعانون من الفقر في العالم. ولن يكون التعاون الإنمائي الدولي فعالا إن قُلِّص تدريجيا ما تتلقاه من دعم.

٢٤ - ونعترف بضرورة صياغة منهجيات تأخذ في حسبانها على نحو أفضل الواقع المعقد والمتنوع للبلدان المتوسطة الدخل، وتوفر أساسا محسنا لوضع استراتيجيات مرنة وموجهة ومتمايزة تكفل التعاون الإنمائي الفعال مع البلدان المتوسطة الدخل، استنادا إلى أوضاعها القطرية الخاصة وقدراتها القطاعية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال آليات التمويل الابتكارية وتقديم القروض والتعاون الإنمائي بالإضافة إلى المنح عند الضرورة، والمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان التي ما زالت تحتاج إليها، وخاصة الشريحة الأدنى من البلدان المتوسطة الدخل، ونشجع جميع أصحاب المصلحة على تقديم مقترحات ملموسة من أجل التصدي لهذا التحدي.

٢٥ - ونؤكد أن الدعم المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل يجب ألا يحدث على حساب الدعم المقدم إلى الفئات الأخرى من البلدان، مثل أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى المنخفضة الدخل في أفريقيا والمناطق الأخرى. إذ تحتاج هذه البلدان إلى دعم متواصل من أجل التغلب على أوجه القصور الهيكلية المتعلقة بالبنى الأساسية، وبالقدرات البشرية، وبمدى التأثر بالانتكاسات الاقتصادية، وبالقيود المحدقة بالقدرات المؤسسية، ومن أجل ضمان التنمية المستدامة. كما نسلط الضوء على ضرورة استكشاف سبل ووسائل لدعم عمليات الانتقال السلس للبلدان من فئة دخلٍ أدنى إلى فئة دخل أعلى لضمان ألا تؤدي التعديلات التي قد تُدخل آخر المطاف على النظم التساهلية وغيرها من أدوات التعاون الإنمائي إلى تعويق المكاسب الإنمائية التي تحققها تلك البلدان.

٢٦ - ومع اعترافنا بتزايد أهمية البلدان المتوسطة الدخل في الاقتصاد العالمي وفي التصدي للتحديات العالمية والإقليمية والعابرة للحدود، فإننا نحيط علما بالدور الهام الذي تؤديه بعض البلدان المتوسطة الدخل بوصفها مقدمة للتعاون الإنمائي ومستفيدة منه في آن واحد، ونؤكد أهمية دعم دورها القيم في التعاون بين بلدان الجنوب وفي التعاون الثلاثي.

ثانيا - دال - التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وتقاسم المعارف

٢٧ - ينشط الشركاء في الجنوب على نحو متزايد في تبادل الخبرات الإنمائية وفي التعاون مع البلدان النامية الأخرى، وخاصة من خلال البنى الأساسية والتنمية الاقتصادية، والخدمات

العامة والحماية الاجتماعية، وبناء القدرة على تحمل الضغوط، وتقاسم المعارف، ومبادرات التعاون والتكامل الإقليميين. ونحن نرحب بالأثر الإيجابي لهذه الجهود التعاونية القيمة، ونشجع على توسيع نطاقها وتعزيزها، في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة في التنمية، مع الاعتراف بأن التعاون بين الشمال والجنوب ما زال شكلا رئيسيا من التعاون الإنمائي الدولي، وبأن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب بل مكملا له. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات التي قام بها الشركاء في الجنوب لتعميق فهم طبيعة وطرائق التعاون بين بلدان الجنوب، وسبل ووسائل تعزيز أثره الإنمائي وكذلك أوجه تآزره الممكنة مع جهود سائر الشركاء في مجال التعاون الإنمائي ومع طرائق هذا التعاون الأخرى.

٢٨ - ويعد التعاون الثلاثي طريقة ابتكارية لشراكة شاملة للجميع تضع دور البلدان المستفيدة وإرادتها في قلب العملية، وتوفر فرصة لحشد تنوع وثراء ما يملكه الشركاء في الشمال والجنوب والمؤسسات الإنمائية والمالية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف من خبرات ودروس مستفادة وأصول مختلفة بما يعظم، من خلال مخططات تعاونية تحظى بدعم جيد، استخدام الحلول الفعالة المملوكة محليا والملائمة للسياقات القطرية الخاصة. ونشجع نشر مبادرات التعاون الثلاثي والتوسع فيها، على كل من المستوى الاستراتيجي ومستوى المشاريع، وهي مبادرات تعتمد من الناحية المثلى على مزايا مختلف الشركاء المعنيين بالتنمية وأوجه قوتهم التكاملية، وفقا للأولويات والسياسات التي تحددها البلدان المستفيدة.

٢٩ - ونعترف بما لتقاسم المعلومات الذي تقوده البلدان من أهمية لفعالية التنمية، وخاصة بالنظر إلى إسهامه القيم في تعزيز القدرات الوطنية والمحلية. ويمكن أن يشمل تقاسم المعارف نُهُج التعاون بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والشمال، وبين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون الإقليمي، بما يشمله ذلك من مشاركةٍ لأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص ومن دعمٍ قيم تسديه المنظمات المتعددة الأطراف. ونشجع تنمية الشبكات المخصصة لتبادل المعارف، والتعلم من الأقران، والتنسيق بين جميع الشركاء في التنمية. وفي هذا السياق، نشجع التعزيز الفعال لنقل التكنولوجيا الطوعي، بشروط متفق عليها بين الأطراف، وزياد بناء القدرات دعماً للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التصدي لتحديات التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٣٠ - وأننا نشجع، وفقا لما اتفقنا عليه في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في بالي بإندونيسيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ بشأن موضوع ”نحو إنشاء مراكز معرفة تقودها البلدان“، على التوسع في تقاسم المعارف والتعلم المتبادل من خلال مراكز

المعرفة عن طريق تعزيز قدرات المؤسسات القطرية على المشاركة بصورة منهجية في تقاسم المعرفة الموجه نحو تحقيق النتائج على كل من المستوى المحلي والدولي. ويُنتظر أن تشجع هذه المبادرة في المستقبل مزيدا من العمليات التي تقودها البلدان لتقاسم المعرفة، وهي عمليات سيوفر الاجتماع المقبل الرفيع المستوى المعني بمراكز المعرفة القطرية، المزمع عقده في سول في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، فرصة هامة لها.

ثانيا - هاء - قطاع الأعمال كشريك في التنمية

٣١ - ونعترف بالإسهام المهم الذي يقدمه قطاع الأعمال في القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة عن طريق النمو الاقتصادي القوي والشامل للجميع، وتكوين الثروة وإيجاد فرص العمل اللائق، وتنظيم المشاريع، والإنتاجية والابتكار، وتقاسم المعارف ونقل التكنولوجيا، وزيادة فرص الجميع في الوصول إلى السلع والخدمات. وفي هذا السياق، نؤكد الأهمية الحاسمة لتعزيز بيئة أعمال تمكينية تفضي إلى تنمية مستدامة وشاملة للجميع، وفقا للسياسات العامة والأطر الرقابية الوطنية. ونعترف أيضا بأهمية مساءلة القطاع الخاص.

٣٢ - ونرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز وإنشاء المنتديات والمراكز المعنية بإجراء حوار منظم يشمل أصحاب المصلحة المتعددين، ومن بينهم النقابات ومنظمات المجتمع المدني، بشأن الطائفة الواسعة من الشراكات العامة والخاصة، وذلك بهدف تحسين تواؤم قطاع الأعمال مع الأهداف الإنمائية الرئيسية، من خلال تعزيز القيمة المشتركة المتحققة على امتداد سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، وكذلك أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لمؤسسات الأعمال. ونتطلع إلى التعلم من نتائج هذه الجهود وأثرها الإنمائي وإلى العمل معا في متابعتها.

٣٣ - ونعترف بالمكانة المركزية للسياسات العامة في تشجيع تنميةٍ تستجيب للظروف والأولويات الخاصة للبلدان النامية، وفي هذا السياق نشجع على استحداث آليات تمويل ابتكارية مشتركة بين القطاعين العام والخاص تتقاسم المخاطر الاستثمارية على نحو ملائم، وتعظم أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى جانب العائدات المالية، وتعزز تنظيم المشاريع، والإدماج المالي، والقيمة المضافة. ونشجع أيضا على بذل مزيد من الجهود للتوسع في التمويل الخاص للتنمية، في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة في القطاعات الاستراتيجية وفقا للأولويات الوطنية.

٣٤ - وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم دورا حاسما في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وإيجاد فرص العمل اللائق، وزيادة فرص وصول الفقراء في جميع البلدان إلى

التمويل والسلع والخدمات. ونؤكد ضرورة تقديم دعم كامل لهذه المؤسسات وزيادة أثرها الإنمائي، بما في ذلك من خلال شروط إطارية مناسبة، وتقوية الإدماج المالي، والتعاون التقني، وبناء القدرات. ويعد نمو القطاع الخاص المحلي عنصرا حاسما للتحول الاقتصادي المستدام ويتطلب استثمارا عالميا قويا.

ثالثا - ترتيبات العمل وتطور دور الشراكة العالمية

٣٥ - سنعقد اجتماعا رفيع المستوى للشراكة العالمية كل عامين من أجل تقييم التقدم المحرز وتحديد السبل والوسائل التي تتيح المضي في دفع التعاون الإنمائي قدما. ونرحب بالمقترحات التي طُرحت لاستضافة الاجتماع المقبل الرفيع المستوى، ونطلب إلى اللجنة التوجيهية أن تنتهي من المناقشات بشأن هذه المقترحات قبل اجتماعها المقبل.

٣٦ - وسنواصل دفع عمليتنا قدما تحت قيادة اللجنة التوجيهية، وهي لجنة تخضع للمساءلة وتمثل شتى الفئات المعنية وتعبر عن طابع الشراكة العالمية المتمثل في تعدد أصحاب المصلحة وفي توخي منحى عملي. وستواصل اللجنة التوجيهية الاجتماع بصفة منتظمة. ونحن نعرب عن امتناننا لأعضاء اللجنة التوجيهية المنتهية ولايتهم ونهنئ وزير التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا ووزير خارجية المكسيك على انتخابهما رئيسين مشاركين. ونرحب أيضا بقرار الوزراء الأفريقيين الحاضرين بتوصية الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤، بمرشح أفريقي يخلف شاغل منصب الرئيس المشارك الذي يمثل البلدان النامية. ويرد في الضميمة ٢ التشكيل الجديد للجنة التوجيهية.

٣٧ - ونرحب مع التقدير بمبادرة جمهورية كوريا باستضافة حلقة عمل سنوية لإجراء تقييم ولجمع الشركاء معا من أجل استعراض تنفيذ التزامات بوسان على المستوى القطري، دعماً لتشجيع حوار والتزام سياسيين عالميين رفيعي المستوى قائمين على الأدلة بشأن التعاون الإنمائي الفعال. ونؤيد الدعوات المُطالِبة بإحداث ثورة بيانات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وذلك من أجل بناء القدرات على جمع البيانات الجيدة المستوى وعلى التحليل الإحصائي بغية رصد التقدم المحرز وتقييم الأثر.

٣٨ - ونوافق على إجراء استعراض شامل للترتيبات العالمية المتعلقة برصد مدى الوفاء بالتزامات بوسان وبتقديم تقارير في هذا الشأن، وذلك صوب نهاية عام ٢٠١٥ أو مطلع عام ٢٠١٦، بغية تقييم سبل ووسائل تحسين هذه الترتيبات بصورة مستمرة، وأهميتها في خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٩ - ونشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الدعم الذي قدماه إلى الشراكة العالمية، وندعوهما إلى مواصلة دعمهما لأدائها الفعال. وسنستكشف أيضا سبل ووسائل زيادة التعاون مع المنظمات والمنتديات الإقليمية من أجل تعزيز إسهامها في التعاون الإنمائي الفعال.

٤٠ - ونتعهد مجتمعين بالتأكد من أن يظل للشراكة العالمية دور بناء وعملي المنحى في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية، في الوقت الحاضر وكذلك بعد الاتفاق على إطار ما بعد عام ٢٠١٥. وتحقيقا لهذا الهدف، نعهد إلى اللجنة التوجيهية بمسؤولية تقديم رسالة ونتائج هذا الاجتماع الأول الرفيع المستوى للشراكة العالمية كإسهام في جميع العمليات المتقاربة الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها منتدى التعاون الإنمائي، والمؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ومداولات الأمم المتحدة الرامية إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الضميمة ١

المبادرات الطوعية

(مشروع الضميمة حتى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤)

تتضمن هذه الضميمة مجموعة من المبادرات الطوعية التي قامت بها طائفة من البلدان والمنظمات. ولا يلتزم بكل واحدة من هذه المبادرات في الوقت الحاضر إلا البلدانُ والمنظمات والأطراف الفاعلة الأخرى التي أشير إلى أنها تدعمها أو تشارك فيها. وستكون أي أشكال دعم أخرى تُقدم لهذه المبادرات موضع ترحيب في أي وقت، سواء أثناء انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال في مكسيكو في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤ أو بعد انتهائه. وعليه، تظل هذه الضميمة وثيقة يمكن الإضافة إليها.

١ - تقديم دعم فعال لمبادرة ”مفتشو ضرائب بلا حدود“

ترحب بلجيكا، وفرنسا، وفرقة العمل المعنية بالضرائب والتنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهولندا، والمملكة المتحدة بإطلاق مبادرة ”مفتشو ضرائب بلا حدود“، وتتفق على أن تختار وتوفر، بحلول مطلع عام ٢٠١٥، مراجعي حسابات من الخبراء في الضرائب لتلبية الطلبات الملموسة المقدمة من البلدان النامية لبناء القدرات في مجال مراجعة الحسابات.

جهة الاتصال: *TaxandDevelopment@oecd.org*.

٢ - خطة العمل الأفريقية بشأن فعالية التنمية

اعترافا بأن الالتزامات المتعلقة بالسياسات الإنمائية لن يتسنى ترجمتها إلى تغيير ملموس إلا عند وضعها موضع التنفيذ الفعلي، أعدت القارة الأفريقية، تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، خطة العمل الأفريقية بشأن فعالية التنمية. وتستند خطة العمل إلى أولويات التنمية في القارة، المبينة في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، وجدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتوافق على فعالية التنمية وورقة الموقف الأفريقي بهذا الشأن لعام ٢٠١١، والموقف الأفريقي الموحد المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمشاورات الإقليمية والقارية المعقودة في إطار الإعداد للاجتماع الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال. وتحدد خطة العمل رؤية مشتركة لاستخدام التعاون الإنمائي الفعال في النهوض بتمويل تنمية أفريقيا؛

وبالتعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي؛ وبالتحول الاقتصادي الشامل للجميع. وتشمل خطة العمل إجراءات تستجيب لأولويات من قبيل تعبئة الموارد المحلية، والتعاون بين بلدان الجنوب، والقطاع الخاص، ومواصلة تنفيذ التزامات بوسان على المستوى القطري، مع التركيز على المعايير الأفريقية للمساءلة المتبادلة التي تشكل أساسا لآليات المساءلة مع الشركاء، وعلى نظم وعمليات المساءلة المحلية.

جهة الاتصال للحصول على مزيد من المعلومات: *Florencen@nepad.org*.

٣ - جهود إضافية بشأن المبادرة الدولية لشفافية المعونة

يقترح أعضاء المبادرة ما يلي:

- أن يعجل داعمو بوسان الجهود الرامية إلى تنفيذ المعيار الموحد للنشر الإلكتروني للمعلومات المناسبة التوقيت والشاملة والاستشرافية عن تعاونها الإنمائي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

- أن يتخذ الأعضاء الآخرون في الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، بمن فيهم مقدمو خدمات التعاون بين بلدان الجنوب ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الفاعلة في القطاع الخاص، إجراءات طوعية كي يزيدوا، بطريقة متماثلة، من شفافية أنشطتهم في مجال التعاون الإنمائي وتمويل التنمية.

- أن تتكاتف البلدان النامية ومقدمو خدمات التعاون الإنمائي على تشجيع التوسع في استخدام البيانات، عن طريق ضمان مستوى كاف من الجودة والتغطية في البيانات المنشورة، وإحراز تقدم بشأن التبادل الآلي للبيانات على المستوى القطري، وبناء قدرات القائمين على إدارة البيانات وقدرات مستخدميها.

- أن يُجْرَى في مطلع عام ٢٠١٥ تقييم موجز للتقدم المحرز من أجل مساعدة مقدمي الخدمات على تحديد الإجراءات الإضافية اللازمة للوفاء بالتزاماتهم قبل حلول الموعد النهائي المحدد بشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

جهة الاتصال: *secretariat@iatistandard.org*.

٤ - مراكز لمؤسسات الأعمال

تدعم السويد والمملكة المتحدة وهولندا مراكز أعمال جديدة في البلدان النامية تجمع معاً مؤسسات الأعمال والحكومات الوطنية والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني من

أجل الاتفاق على خطوات عملية لدعم استثمارات القطاع الخاص. ويجري في الوقت الحاضر إنشاء مراكز في زامبيا وكولومبيا وموزامبيق، وسنضطلع بعمل استطلاعي لتحديد مركزين جديدين في كينيا ونيجيريا.

جهة الاتصال: *Tim Stern (T-Stern@dfid.qov.uk)*.

٥ - خريطة طريق لمؤسسات الأعمال

تشترك مبادرة الشراكة مع المملكة المتحدة في إطلاق خريطة طريق لإشراك قطاع الأعمال باعتباره شريكا أساسيا في التنمية. وبعد مناقشات واسعة مع البلدان النامية ووكالات المعونة ومؤسسات الأعمال من شتى أنحاء العالم، وضع المشاركون خريطة طريق للعمل مع القطاع الخاص تحدد الإجراءات العملية التي تستطيع الحكومات ومؤسسات الأعمال أن تتخذها لبناء شراكات أكثر فعالية ولجلب مزيد من الاستثمارات إلى البلدان النامية.

جهة الاتصال: *Tim Stern (T-Stern@dfid.qov.uk)*.

٦ - برنامج حملة المجتمع المدني المستمرة من أجل تنمية فعالة

أطلقت شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية مبادرة مدتها ثلاث سنوات عنوانها ''حملة المجتمع المدني المستمرة من أجل تنمية فعالة''، تنفذ بدعم مالي من أيرلندا والسويد وكندا، وذلك من خلال وزارة الخارجية والتجارة والتنمية الكندية ووكالة التعاون الأيرلندية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ويستهدف البرنامج تحقيق ما يلي بحلول عام ٢٠١٦:

- أن تطالب منظمات المجتمع المدني في ٥٠ بلدا على الأقل بحقوقها في محافل أصحاب المصلحة المتعددين المعنية بسياسات التنمية
- أن تسعى منظمات المجتمع المدني في ٥٠ بلدا على الأقل إلى تعزيز فعاليتها عن طريق ترويج مبادئ اسطنبول وتطبيقها
- أن تمارس المواقف الدعوية التي تتخذها منظمات المجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان والملكية الديمقراطية والشراكة الشاملة للجميع تأثيرا واضحا على السياسات العالمية المتعلقة بالتنمية والتعاون الإنمائي

- أن يرتقي الحوار الدائر بشأن السياسات بين أصحاب المصلحة المتعددين على كل من المستوى دون الإقليمي والإقليمي والعالمي بالمعايير الدولية المتعلقة بتهيئة بيئة تمكينية لمنظمات المجتمع المدني

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: www.csopartnership.org. جهة الاتصال: Roberto Pinauin (rpinauin@iboninternational.org).

٧ - التآزر على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب الذي يقوده المجتمع المدني من خلال تبادل الأدلة والخبرات

تعهدت جمعية البحوث التشاركية في آسيا، ومركز بحوث وسياسات التعاون بين بلدان الجنوب، ومعهد دراسات التنمية بتقوية التآزر بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية فيما يخص التعاون بين بلدان الجنوب الذي تقوده منظمات المجتمع المدني، وقد عُرضت النتائج الأولية لهذا العمل المشترك في الاجتماع الرفيع المستوى للشراكة العالمية، ويُتوخى عرض اقتراحات ملموسة في الاجتماع المقبل. ونحن نتعهد بتيسير النقاش مع منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ومؤسسات البحوث وغيرها من الأطراف المهتمة بشأن أفضل سبيل لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب الذي تقوده منظمات المجتمع المدني، وذلك عن طريق تبادل الخبرات والاقتراحات في إطار المنتدى الإلكتروني المكرس لمنظمات المجتمع المدني/التعاون بين بلدان الجنوب. ونتعهد بأن نواصل الحوارات على الإنترنت وعلى المستوى القطري من خلال اجتماعات مستمرة تدعم الجهود التي تبذلها شبكة مراكز التفكير في بلدان الجنوب من أجل تعزيز قاعدة الأدلة التي يستند إليها التعاون بين بلدان الجنوب، والجهود التي تبذلها الأفرقة العاملة التابعة لشراكة منظمات المجتمع المدني من أجل تنمية فعالة لإذكاء الوعي بإسهام منظمات المجتمع المدني في التعاون الإنمائي وبدور المجتمع المدني في بلدان الجنوب بوصفه طرفا أصيلا في التنمية، والدعوة إلى تهيئة بيئة تمكن منظمات المجتمع المدني من المشاركة في التعاون بين بلدان الجنوب.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي

http://cso-ssc.org; http://cso-ssc.org/forum/#20140415/mexico-focus-session-debate-2-3852100/، جهة الاتصال: info@cso-ssc.org.

٨ - تعهد بزيادة المعونة المقدمة في مجال المسائل الضريبية وبتحسين سبل قياس المعونة المخصصة لتنمية النظم الضريبية

تتعهد أستراليا وفرقة العمل المعنية بالضرائب والتنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن تزيدا، بحلول الاجتماع المقبل الرفيع المستوى للشراكة العالمية، المعونة المقدمة في مجال المسائل الضريبية اعترافاً منهما بأن زيادة المعونة المخصصة لتنمية النظم الضريبية ولو بصورة متواضعة أمر يتناسب مع أهمية الضرائب وخطة التنمية. كما تلتزم فرقة العمل المعنية بالضرائب والتنمية بأن تحسن سبل قياس وتقييم المعونة المرصودة للمسائل الضريبية.

جهة الاتصال: *OECD* (*TaxandDevelopment@oecd.org*)

٩ - تعهد بإجراء تحليلات لمخاطر التعرض لتدفقات مالية غير مشروعة

تتعهد بلجيكا، وهولندا، وفرقة العمل المعنية بالضرائب والتنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي بأن تستحدث، بحلول موعد الاجتماع المقبل الرفيع المستوى للشراكة العالمية، أداة للتقييم السليم للمخاطر في البلدان النامية لتساعدها على تقييم انتشار هذ النوع أو ذاك من الجرائم الاقتصادية، وتحديد الاستجابات الملائمة التي تركز على المجالات ذات الأولوية. كما تتعهد بالإفادة بما اتخذته على المستوى الداخلي من إجراءات لصد موجة التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من البلدان النامية.

جهات الاتصال: *OECD (TaxandDevelopment@oecd.org); World Bank (Kuntay Celik (kcelik@worldbank.org)); and Emile Willebois (evanderdoes@worldbank.org)*.

١٠ - حوارات وطنية بشأن استخدام النظم المحلية وتعزيزها

يطلق محفل المؤسسات الفعالة حوارات وطنية بشأن استخدام النظم المحلية وتعزيزها، تتضمن أعمالا تنفذ على المستوى القطري بقيادة البلدان الشريكة من أجل التوسع في استخدام النظم القطرية وتحسين إدماج المعونة في دورة الميزانية. وعلى وجه الخصوص، ستقوم المبادرة بما يلي:

- تحديد النظم المحلية الموجودة في البلدان والتوصل إلى فهم مشترك بين الجهات المانحة المحلية والبلدان بشأن النظم الوطنية ذات الأولوية، وبشأن تعريف قواعد استخدام النظم الوطنية وإدماج المعونة في الميزانيات الوطنية

- تحديد الفرص والقيود الحالية فيما يتعلق بتعزيز النظم القطرية واستخدامها، وإدراج المعونة في الميزانيات الوطنية
- تحديد الخطوات التالية المشتركة بين الحكومات والجهات المانحة من أجل إحراز تقدم في تعزيز النظم القطرية واستخدامها وإدماج المعونة في الميزانيات الوطنية

وسيبدأ أول مشروع تجريبي لهذه المبادرة خلال عام ٢٠١٤

وتتوافر معلومات إضافية في موقع محفل المؤسسات الفعالة: *http://www.effectiveinstitutions.org*، وموقع المبادرة التعاونية لإصلاح الميزانيات في أفريقيا: *http://www.cabri-sbo.org/en/about-us*.
جهة الاتصال: *Steve Pierce, USAID* - *spierce@usaid.gov*.

١١ - إمساك البلدان بزمام التحول صوب اكتساب المرونة وتحقيق التنمية المستدامة

تكرر مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة تأكيد أهمية التحول صوب اكتساب المرونة الذي تمسك بزمامه وتقوده البلدان، ولذا يسرها أن تسلط الضوء على مبادرتها المتعلقة بعمليات تقييم الهشاشة التي تقودها البلدان بنفسها. وحتى الآن أجرى ستة بلدان من مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة تقييما للهشاشة، وتعتزم بلدان أعضاء أخرى أن تحذو حذوها. ويعد تقييم الهشاشة في إطار الخطة الجديدة لمساعدة الدول الهشة عملية تتيح إجراء حوار بناء واستشرافي بين مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين (الحكومة والمجتمع المدني) يُسترشد به في تحديد أولويات بناء السلام وبناء الدول التي تشكل أساس استراتيجيات التنمية الوطنية. وعملا على تحقيق التناسق بين الجهود الإنمائية والأولويات الوطنية وتعزيز التنسيق، يعقد البلد المستفيد وشركاؤه في التنمية اتفاقا يشكِّل آلية قصيرة إلى متوسطة الأجل توجه عمليات التحول التي تقودها البلدان.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: www.g7plus.org.

١٢ - وضع إطار ومبادئ توجيهية للبيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني

سيسعى فريق العمل المعني بالفعالية الإنمائية والبيئة التمكينية للمجتمع المدني، الذي يضم أصحاب مصلحة متعددين، إلى وضع إطار ومجموعة مبادئ توجيهية للبيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني، اتساقا مع الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز ''المؤشر الثاني'' للشراكة العالمية، والنهوض بالملكية الديمقراطية في عمليات التنمية قبل موعد الاجتماع الرفيع المستوى المقبل. وسيكون انضمام أعضاء آخرين في الشراكة العالمية إلى المبادرة محل ترحيب.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: taskteamcso.com. جهة الاتصال: *Jacqueline Wood, task force secretariat, (woodjacqueline@hotmail.com); Brian Tomlinson, task force Co-chair, (brian.t.tom/inson@gmail.com).*

١٣ - السندات ذات الأثر الإنمائي

تعلن المملكة المتحدة عن تقديم دعم جديد لسندات ذات أثر إنمائي تدر عائدا على المستثمرين استنادا إلى النتائج المحرزة وتتيح توجيه استثمارات تمس الحاجة إليها صوب البلدان النامية. وسيشارك في هذا الجهد مستثمرون وحكومات ووكالات معونة من أجل تصميم استثمارات جديدة وإنشاء منصة معرفية جديدة ''مفتوحة المصدر'' على الإنترنت لتبادل النتائج التي ستُبَصِّر الاستثمار بقدر أكبر.

كما تتعهد المملكة المتحدة بتخصيص ١,٥ مليون جنيه إسترليني لاتخاذ الخطوات الأولى لإنشاء سندات ذات أثر إنمائي بشأن مرض النوم في أوغندا، وهو مرض يحد من إنتاجية الماشية في أفريقيا وتتراوح تكاليفه بين بليون وأربعة بلايين جنيه إسترليني في السنة. وستكون هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها هذه الأداة الجديدة في بلد نام.

جهة الاتصال: *Tim Stern (T-Stern@dfid.gov.uk).*

١٤ - وضع خرائط طريق قطرية للحكومات المحلية والإقليمية

تتعهد منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية والمناطق المتحدة/منتدى الحكومات الإقليمية والرابطات العالمية للمناطق بأن يدعما، من خلال الحوار الوطني، وضع خرائط طريق قطرية لمشروع تجريبي أول يغطي ١٠ بلدان بحلول عام ٢٠١٦، بهدف تعزيز إسهام الحكومات المحلية والإقليمية في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة المعقود في بوسان بجمهورية كوريا. كما ينتظر أن تكون منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية والمناطق المتحدة/منتدى الحكومات الإقليمية والرابطات العالمية للمناطق قادرين، بحلول عام ٢٠١٨، على وضع خرائط طريق لما بين ٢٥ و ٣٠ بلدا إضافيا.

جهتا الاتصال: *Edgardo Bilsky, UCLG (e.bilsky@uclg.org), Carles Llorens, RU-FOGAR (carlesllorensvila@gmail.com).*

١٥ - مركز شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي المرجعي للدبلوماسية الإقليمية من أجل فعالية التنمية

تتعهد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولجنة التنسيق الأقاليمية بأن تدفعا قدما عملية تصميم وإنشاء مركز شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي المرجعي للدبلوماسية الإقليمية من أجل فعالية التنمية، اعترافا بالحاجة إلى توسيع وتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية في الإشراف على التعاون الإقليمي بالمناطق المختلفة وفي توجيه هذا التعاون. وتتمثل النتائج المتوقعة فيما يلي:

- تيسير وتنسيق منتدى للمنظمات الإقليمية في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي يتناول تنفيذ خطط كل منها المتعلقة بالتعاون والتكامل ضمن إطار خطة تحقيق التكامل على مستوى القارة الأفريقية
- تشجيع وتنسيق الشراكات دعما لتلبية الاحتياجات على مستوى منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، ضمن إطار التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي
- تزويد المنظمات الإقليمية في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي وشركائها بإرشادات وخدمات استشارية وخدمات لبناء القدرات في مجال الصلات بين التزامات التكامل وتنفيذها على المستوى الوطني، ويشمل ذلك فهم وتعبئة التمويل الابتكاري دعما للتعاون والتكامل الإقليميين
- تقديم دعم إلى منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي في مجال القدرة على تحليل الاقتصاد السياسي فيما يتعلق بصياغة مواقف متناسقة بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بخطط التكامل
- تعزيز ودعم مهارات الدبلوماسية الإقليمية والمساعي الجماعية لكسب التأييد

جهة الاتصال: *Vikramdityasing Bissoonauthsing, (coordinator.ircc@gmail.com).*

١٦ - إقرار مبادئ المشاركة الدولية في دعم البلدان النامية في المسائل المتعلقة بالإيرادات

تقوم أستراليا، وألمانيا، وبلجيكا، والبنك الدولي، وفرنسا، وفرقة العمل المعنية بالضرائب والتنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمملكة المتحدة باعتماد مبادئ للمشاركة الدولية في دعم البلدان النامية في المسائل المتعلقة بالإيرادات، وذلك ضمانا لتواؤم البرامج التي تدعم الإصلاحات الضريبية مع الظروف الاقتصادية والهيكلية والثقافية

والسياسية للبلد المعني كيما يكتب لها النجاح. واتفقت على أنها قد تشكل بعض الشراكات مع البلدان النامية كي تُجري، في ضوء هذه المبادئ، تقييمات ذاتية للدعم الذي تقدمه في المسائل المتعلقة بالإيرادات، وستعرض نتائج هذه التقييمات على الاجتماع المقبل الرفيع المستوى للشراكة العالمية.

جهة الاتصال: *TaxanDevelopment@oecd.org*.

١٧ - البرمجة المشتركة للاتحاد الأوروبي: المساعدة على إدارة التنوع

يسلط الاتحاد الأوروبي الضوء على أهمية البرمجة المشتركة للاتحاد الأوروبي في الانتقال صوب التخطيط الاستراتيجي المتعدد السنوات لبرامج المعونة القطرية، بالتعاون مع البلدان الشريكة والأطراف الأخرى المعنية بالتنمية. واتفق المشاركون في هذه المبادرة على دعم الملكية والقيادة القطريتين للبلدان الشريكة في عمليات البرمجة المشتركة، وخاصة عن طريق ما يلي:

- التشجيع على توسيع نطاق عمليات البرمجة المشتركة لتشمل مزيدا من البلدان الشريكة ومن الشركاء الآخرين في التنمية كي تتسنى الاستفادة من إمكانات هذه العمليات بصورة كاملة، توخياً لتطبيق عمليات البرمجة المشتركة في ٤٠ بلدا شريكا أو أكثر بحلول عام ٢٠١٧
- إصدار إرشادات للاتحاد الأوروبي قبل نهاية عام ٢٠١٤، وعقد حلقات دراسية بشأن البرمجة المشتركة في خمس مناطق بحلول منتصف عام ٢٠١٥

وسيضطلع أيضا بأعمال أخرى لتشجيع الاستفادة من النتائج وأطر الرصد القطرية وتعزيزها وتحسين التنفيذ والتقييم المشتركين.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: *http://ec.europa.eu/europeaid/how/ensure-aid-effectiveness/index_en.htm*. جهات الاتصال: *Michael Kirosingh, Lino Molteni, Jost Kadel; European Commission, (EUROPEAID-A2@ec.europa.eu), Alex Gerbrandij, Marie-Laure de Bergh; European External Action Service (VI-B2@eeas.europa.eu)*.

١٨ - بذل مزيد من الجهود بشأن تعزيز البيئة التمكينية للمجتمع المدني

يتعهد فريق العمل المعني بالفعالية الإنمائية والبيئة التمكينية للمجتمع المدني ببذل جهود من أجل النهوض بالالتزامات الدولية المتعلقة بتعزيز الملكية الديمقراطية، وتهيئة بيئة تمكينية للمجتمع المدني، والفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني. وستشمل النتائج المنشودة

ورقات سياسات ومذكرات توجيهية لبناء فهم مشترك. وسيضاف هذا إلى مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين مشاركة منسقة على صعيد السياسات للإسهام في عمليات عالمية محددة معنية برسم السياسات مثل الشراكة العالمية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وللإسهام كذلك في تحفيز العمل المنفذ على المستوى القطري.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع التالي: *www.taskteamcso.com* جهة الاتصال: *David Wubs-Mrozewicz (wubs@iss.nl)*.

١٩ - مواصلة العمل بشأن إدارة التنوع والحد من التجزؤ

سيتخذ جميع داعمي لَبِنَة البناء المسماة ''إدارة التنوع والحد من التجزؤ'' مزيدا من الإجراءات قبل نهاية عام ٢٠١٥ بهدف تعزيز التعلم العالمي والتعلم من الأقران وتشجيع ودعم الإجراءات الملموسة التي تتخذها البلدان الشريكة والشركاء في التنمية، وذلك عن طريق:

- دعم حلقات العمل الإقليمية للتعلم من الأقران وحفز العمل المنفذ على المستوى القطري
- جمع الأدلة المتعلقة بإدارة التنوع والحد من التجزؤ والإبلاغ بها
- الدعوة إلى إدارة التنوع والحد من التجزؤ في إطار العمليات العالمية (مثل الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، واجتماع الجهات المانحة الرفيع المستوى المعني بالإصلاح المتعدد الأطراف)

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: *www.fragmentation-diversity.org*. جهة الاتصال: *Claudia Hiepe, BMZ (info@fragmentation-diversity.org)*.

٢٠ - شبكة سياسات التعاون الدولي المستقبلية

تتعهد شبكة سياسات التعاون الدولي المستقبلية، التي كان يمثلها في الاجتماع الرفيع المستوى للشراكة العالمية المعقود في المكسيك مركز بحوث وسياسات التعاون بين بلدان الجنوب، والشبكة الصينية لبحوث التنمية الدولية، وجمعية البحوث التشاركية في آسيا، ومعهد دراسات التنمية (المملكة المتحدة) بأن تشارك في عمليات التعلم المتبادل ونشر المعارف القائمة على البحوث، والتفاعل مع الحكومات وجهات من غير الدول للإسهام في تنظيم ونشر المعارف، والمشاركة في بناء المعارف الجديدة بشأن الابتكارات الإنمائية للاتحاد

الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند وغيرها من الدول المتوسطة الدخل التي يتزايد نفوذها. وسنستخدم هذا المجال لتعزيز البنية الأساسية المعرفية في بلداننا وسياقاتنا القطاعية والإقليمية. ونتعهد، من الآن وحتى الاجتماع المقبل الرفيع المستوى للشراكة العالمية، باستضافة حوارات وإنتاج بحوث تتيح تبادل هذه المعارف مع جمهور عالمي، بما يساعد على تحقيق التعاون الدولي المستقبلي الذي يستطيع أن يدعم مجتمع عالمي مزدهر وعلى تحديد معالمه وصياغته.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: *http://www.ids.ac.uk/project/future-international-cooperation-policy-network*. جهة الاتصال: *Jennifer Constantine (j.constantine@ids.ac.uk)*.

٢١ - المساواة بين الجنسين: الوفاء بالتزامات بوسان

تتعهد هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشراكة منظمات المجتمع المدني من أجل تعاون إنمائي فعال، وهي تتطلع إلى استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاما، الذي يشكل لحظة فاصلة لتقييم التقدم العالمي المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، بأن تعمل متضافرة ومع أطراف أخرى من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق ما يلي:

- دعم البلدان، بما فيها البلدان النامية، في تعزيز نظمها من أجل تتبع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ورصد مخصصات عامة لهذا الغرض
- تشجيع الجهات المانحة على زيادة دعمها للبلدان الشريكة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمات النسائية من أجل تعزيز ورصد فعالية المؤسسات المسؤولة
- تعميق الحوار الشامل والديمقراطي بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة على المستويين القطري والإقليمي
- زيادة عدد البلدان المشاركة في عمليات الرصد المقبلة لمؤشر المساواة بين الجنسين في مرحلة ما بعد بوسان

جهة الاتصال: *Zohra Khan (zohra.khan@unwomen.org)*.

٢٢ - مبادئ توجيهية للعمل الخيري الفعال

وضعت الشبكة العالمية للمؤسسات العاملة من أجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالتعاون مع المركز الأوروبي للمؤسسات، ومؤسسة ستارز،

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمبادرة العالمية لدعم مقدمي المنح، وبدعم من مؤسسة روكفلر، مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية وغير الملزمة للعمل الخيري الفعال تستهدف زيادة التعاون بين القطاع الخيري وأصحاب المصلحة الآخرين في التنمية، ولا سيما الحكومات، من أجل الإسراع بالجهود الإنمائية العالمية، فيما يخص الحوار، وتبادل البيانات/المعارف، والشراكة. وستبدأ سلسلة من المشاريع القطرية التجريبية في أواخر ٢٠١٤/أوائل ٢٠١٥. وبعد ذلك ستعقد الشبكة العالمية اجتماعا مع جميع الشركاء المعنيين من أجل تقييم النتائج والتحديات والاتفاق على الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي:

http://www.starsfoundation.org.uk/resources/guidelines-effective-philanthropic-engagement.

جهة الاتصال: *bathylle.missika@oecd.org*.

٢٣ - تسليط الضوء على مشكلة البلدان التي قد يكون ما تتلقاه من معونة غير كاف

يعترف جميع داعمي لبنة البناء المسماة ''إدارة التنوع والحد من التجزؤ'' ولجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأهمية معالجة قضية البلدان التي تتلقى مساعدة غير كافية. وفي هذا السياق، سيبذل المشاركون في هذه المبادرة، قبل نهاية عام ٢٠١٥، جهودا منفردة ومشتركة من أجل:

- تحسين إمكانية التنبؤ والشفافية في عملية تخصيص المعونة
- إجراء رصد منهجي، على المستوى الدولي، للبلدان التي تبين أن ما تتلقاه من معونة قد يكون غير كاف
- تعميق المعرفة بتلك الفئة الفرعية من الدول الهشة التي لا تحصل فيما يبدو على تمويل كاف
- تحديد خطوات ملموسة تكفل قيام فرادى مقدمي المعونة بالنظر، لدى اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص مساعدات لعدة بلدان، في مسألة البلدان التي لا تحصل على معونة كافية

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: *www.oecd.org/dac/aid-architecture/fragmentation-orphans.htm*, *www.fragmentation-diversity.org*. جهة الاتصال: *Claudia Hiepe, BMZ (info@fragmentation-diversity.org)*.

٢٤ - شبكة الأعمال التجارية الإدماجية

تتعهد ألمانيا بأن تطلق شبكة الأعمال التجارية الإدماجية في خريف عام ٢٠١٤. وتستهدف هذه الشبكة تحرير إمكانات القطاع الخاص لتمكينه من تحقيق أثر إنمائي أكبر عن طريق دعم وتكرار نماذج الأعمال التجارية الإدماجية، وتيسير تعلم الشركات من بعضها بعضا، وتسهيل الصلات بين الشركات، وتشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: *https://www.giz.de/Wirtschaft/de/html/1745.html*.

جهة الاتصال: *Arne Theissen, Inclusive Business Action Network (ib-action-network@giz.de)*.

٢٥ - ميثاق اليابان للمساعدة الإنمائية الرسمية

تتعهد اليابان باستعراض وتنقيح ميثاق المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي يتضمن سياستها الأساسية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وبوجه خاص من أجل مواءمته بقدر أكبر مع مبدأ إدماج الجميع الذي تقوم عليه الشراكة العالمية. وستتشاور اليابان، لدى قيامها بذلك، مع طائفة من أصحاب المصلحة في اليابان بهدف تحسين التعاون الإنمائي لليابان في نهاية المطاف. وينتظر أن يتم الانتهاء من هذه العملية قبل نهاية عام ٢٠١٤.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع التالي: http://www.mofa.go.jp/policy/oda/index.html.

٢٦ - برنامج جمهورية كوريا للتعلم وتعجيل الجهود في إطار الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال

تمشيا مع المبادرة المتمثلة في استضافة حلقة عمل سنوية للشراكة العالمية لتقييم واستعراض تنفيذ التزامات بوسان، المشار إليها في البيان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في المكسيك، وضعت جمهورية كوريا خطة لتوفير برنامج تدريبي للممارسين وللموظفين المتوسطي الرتب في البلدان الشريكة التي يفترض أن تشارك في حلقة العمل. وسينفذ البرنامج التدريبي من جانب الوكالة الكورية للتعاون الدولي. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج في سد الفجوات في المعرفة بالشراكة العالمية وبخطة فعالية التنمية، من المنظور التقني ومنظور السياسات. وسيوفر البرنامج فرصة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ التزامات بوسان على المستوى القطري بطريقة تستكمل المناقشات في حلقة العمل. وفي هذا السياق، سيبدأ البرنامج في خريف عام ٢٠١٤، بعد أن تُختتم مباشرة حلقة العمل المعنية بالشراكة العالمية التي تستضيفها وزارة الخارجية في جمهورية

كوريا. وستضع جمهورية كوريا هذا البرنامج من خلال التشاور الوثيق مع فريق الدعم المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جهة الاتصال: *Hye R. Song (hrsong01@mofa.go.kr)*.

٢٧ - إطلاق ائتلاف لتقديم الخدمات العامة بموارد مستدامة

ستدعم أستراليا، والبنك الدولي، وفرقة العمل المعنية بالضرائب والتنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والولايات المتحدة، تشكيل ائتلاف مع البلدان النامية المهتمة بإجراء تقييم لمتطلباتها من النفقات المحلية ولاحتياجاتها من الإيرادات المحلية ذات الصلة، من أجل مساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ بحلول موعد الاجتماع المقبل الرفيع المستوى للشراكة العالمية. وستساعد هذه التقييمات كلاً من الجهات المانحة والبلدان الشريكة على تحديد التفاوتات الكبيرة بين تكاليف تحقيق نتائج ما بعد عام ٢٠١٥ على المستوى القطري والقدرات الظاهرية على التمويل الذاتي لتلك التكاليف، وستساعد بالتالي على إسناد الأولوية للجوانب التي يمكن أن يؤدي فيها إصلاح إدارة وسياسة الضرائب إلى تقديم الخدمات العامة بمستوى ملائم ومستدام.

جهة الاتصال: David Dod, USAID (ddod@usaid.gov) and OECD (TaxandDevelopment@oecd.org).

٢٨ - إطلاق مبادرة تحالفات التعلم في مجال إصلاح القطاع العام

يطلق محفل المؤسسات الفعالة مبادرة تحالفات التعلم في مجال إصلاح القطاع العام التي تستهدف بوجه خاص أن تحقق، بحلول موعد الاجتماع المقبل الرفيع المستوى للشراكة العالمية، ما يلي:

- تحديد نُهج التعلم من الأقران في مجال إصلاح القطاع العام
- إعداد مجموعة أدوات منهجية للتعلم من الأقران في مجال إصلاح القطاع العام
- تنظيم حلقة عمل في خريف عام ٢٠١٤ يبدأ فيها أعضاء محفل المؤسسات الفعالة أنشطة التعلم من الأقران التي سيُستند إليها في صياغة نماذج للتغيير في مجال الإصلاح المؤسسي والتنظيمي

جهة الاتصال: *Jennifer.MOREAU@oecd.org*.

٢٩ - إطلاق مبادرة ''ichallenge''

تطلق اللجنة التوجيهية لمؤشرات قوة نظم الإدارة العامة ومحفل المؤسسات الفعالة مبادرة ''ichallenge'' التي تدعو الجمهور إلى تقديم أفكاره بشأن المؤشرات التي تسمح بقياس قوة النظم القطرية بصورة أفضل. وأفراد الجمهور مدعوون إلى تقديم أفكارهم بشأن هذه المؤشرات حتى موعد أقصاه ١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: *www.worldbank.org/ichallenge*. جهة الاتصال: *Jordan Holt, World Bank (jholt@worldbank.org)*.

٣٠ - شبكة مراكز التفكير في بلدان الجنوب

ستبدأ شبكة مراكز التفكير في بلدان الجنوب، بعد اجتماع تستضيفه الأكاديمية الصينية للتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين، عملاً يستهدف الإسهام بقدر أكبر في التعاون بين بلدان الجنوب. وتشمل أهداف المبادرة ما يلي:

- التوصل إلى تصور مشترك للتعاون بين بلدان الجنوب
- وضع إطار مفاهيمي عما يمكن أن يسهم به التعاون بين بلدان الجنوب، ووضع خريطة طريق ذات صلة
- وضع مؤشرات لتقييم الأثر (مع الاعتراف بالخصوصيات الوطنية)
- تعزيز جمع البيانات

جهة الاتصال: Sachin Chaturvedi (chaturvedis@hotmail.com).

٣١ - إعلان ''الحكومة المفتوحة''

تؤكد شراكة الحكومة المفتوحة مجددا أن ''الحكومة المفتوحة'' - بمعنى زيادة الشفافية، ومشاركة المواطنين، وسرعة الاستجابة الحكومية - عنصر جوهري للتعاون الإنمائي الفعال. وينبغي لكل الجهات الداعمة لالتزامات بوسان التي يحق لها الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة، ولكنها لم تنضم إليها حتى الآن أن تقوم بذلك في عام ٢٠١٤.

وينبغي أن يتاح للمواطنين الوصول إلى المعلومات والقدرات والقنوات التي تمكنهم من المشاركة في عمليات اتخاذ القرار الحكومية لضمان تخصيص الموارد للجهود الإنمائية على نحو فعال. وينبغي لأعضاء الشراكة العالمية الذين يُعَدُّون بالفعل جزءا من شراكة الحكومة

المفتوحة أن يُضَمِّنوا خطط عملهم الوطنية المقبلة التزاما طموحا بإشراك المواطنين وأن يعرضوا التزامهم هذا على اجتماع رفيع المستوى يزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على هامش الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: *www.opengovpartnership.org*. جهة الاتصال: *joe.powell@opengovpartnership.org*.

٣٢ - شراكة من أجل تمويل مواجهة تغير المناخ والتنمية

تعهد المشاركون بأن يواصلوا الشراكة من أجل تمويل مواجهة تغير المناخ والتنمية، وهي مبادرة طوعية يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون لضمان توزيع التمويل المخصص لمواجهة تغير المناخ توزيعا فعالا من خلال تحقيق الاتساق والتعاون بين الجماعات المعنية بمواجهة تغير المناخ والتمويل والتعاون الإنمائي على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وتدعم الشراكة من أجل تمويل مواجهة تغير المناخ والتنمية السياسات وأنشطة التخطيط الرامية إلى مواجهة تغير المناخ على المستوى الوطني بوصفها جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية العامة للبلدان النامية، وتسعى لأن تضمن - حيثما اقتضى الأمر - تمويل هذه التدابير وتنفيذها ورصدها بطريقة شفافة من خلال نظم البلدان النامية. وفيما يتعلق بالخطوات الفورية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، ستدعم الشراكة تعلم الدروس وإجراء الحوارات بشأن إدارة تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ من أجل التنمية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك من خلال تعزيز منابر الحوار في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي:

http://climatefinance-developmenteffectiveness.org/busan-partnership-for-action.html

http://www.oecd.org/development/environment-development/climate-partnership.

٣٣ - بيان عن قرار المؤسسات العربية الوطنية والإقليمية المعنية بتمويل التنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط

إن المؤسسات العربية الوطنية والإقليمية المعنية بتمويل التنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط:

- تكرر تأكيد التزامها بمواصلة التعاون مع البلدان الشريكة لها وبتوسيع نطاقه وفقا لمبدأي فعالية التنمية والملكية القطرية

- تؤكد مجددا دعمها للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال وتتعهد بالإسهام في حوكمتها، كأعضاء في اللجنة التوجيهية وكشركاء فعالين في التنمية في أكثر من ١٠٠ بلد نام على امتداد أكثر من ٤٠ عاما

- تتعهد بإنجاح الاجتماع الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، وبتعميق عمليات الشراكة العالمية، وتتعهد بعقد اجتماع متابعة للاجتماع الرفيع المستوى بحلول منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٤ في جدة بالمملكة العربية السعودية، وبتنظيم اجتماع مائدة مستديرة في مطلع عام ٢٠١٦ بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز أطر التعاون بين بلدان الجنوب.

٣٤ - التحول الكبير في مجال بيانات التنمية

يطلق التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين مبادرة التحول الكبير في مجال بيانات التنمية، وهي مبادرة طموح يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون ترمي إلى الاستفادة من إمكانات ثورة البيانات في مجال التنمية عن طريق بناء قدرات المجتمع المدني في شتى أنحاء العالم على جمع البيانات التي ينتجها المواطنون وعلى تنظيمها واستخدامها. وستؤدي هذه المبادرة إلى توسيع نطاق المبادرات المتعلقة بالبيانات في بلدان الجنوب، وتشجيع إمكانية مقارنة البيانات فيما بين البلدان، واستحداث أدوات جديدة لرصد أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: www.thedatashift.org. جهة الاتصال: danny.sriskandarajah@civicus.orq.

٣٥ - مشروع الفكرة الكبرى: المساءلة والحوكمة بقيادة الشباب وبالاستناد إلى البيانات

تنفذ منظمة تنمية لا تَكِّل مشروعا تجريبيا يسمى الفكرة الكبرى، وهو مبادرة للمساءلة والحوكمة يقودها الشباب. فمن شأن تزويد الشباب بالبيانات المفتوحة أن يحقق تقدما فعالا في المساءلة والتنمية على المستويين الوطني والمحلي. ومشروع الفكرة الكبرى شراكة تضم أصحاب مصلحة متعددين مثل الخبراء في مجال البيانات، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات الشباب، والدوائر الأكاديمية، والقطاع الخاص، والحكومات. وسيزود المشروع الشباب بالمعارف والمهارات والمنابر التي تتيح لهم أن يفسروا ويستخدموا البيانات لحشد المواطنين من أجل اتخاذ الإجراءات الواجبة ومساءلة حكوماتهم. وسينفذ المشروع في جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ونيبال. وسنجمع البيانات ونحللها أثناء مرحلة التنفيذ لوضع توصيات من أجل التوسع في المشروع ومن أجل القطاع ككل.

ونحن ندعو الأطراف المعنية الأخرى، بما فيها الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، إلى الإضافة للدروس المستفادة من البرنامج التجريبي من أجل استحداث آليات للمساءلة يستطيع الشباب أن يقوم فيها بدور فعال وقيادي. وينبغي أن يُدْرَج الشباب كشركاء على قدم المساواة في جميع المستويات، بدءا من مستوى القواعد الشعبية حتى الهيئات الرفيعة المستوى مثل اللجنة التوجيهية للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال. وتتعهد منظمة تنمية لا تَكِّل ومنظمات شبابية أخرى بمساعدة أصحاب المصلحة الآخرين على وضع ذلك الهدف موضع التطبيق.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: *http://restlessdevelopment.org/big-idea*. جهة الاتصال: *markn@restlessdevelopment.org*.

٣٦ - الشراكة في موزامبيق - خطة للعمل

اعترافا بأهمية تنفيذ مبادئ بوسان على المستوى القطري، اتفقت أيرلندا، وسويسرا، وفنلندا، وموزامبيق، بالاشتراك مع الفريق الموزامبيقي المعني بمكافحة الديون، على وضع خطة عمل مشتركة ترمي إلى الإسراع بتنفيذ التزامات بوسان في موزامبيق. وستحدد خطة العمل المشتركة هذه تدابير قصيرة ومتوسطة الأجل تنفذ خلال العامين المقبلين بهدف مواصلة تعزيز وتطويع هيكل التعاون الإنمائي في موزامبيق، ودعم تنفيذ خطة عمل موزامبيق المتصلة ببوسان عن طريق:

- تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين للشراكات المعنية بالتعاون الإنمائي
- تركيز النتائج المنشودة والحوار بشأن السياسات على أولويات التنمية الوطنية
- حفز المساءلة والشفافية وتحديدهما بشكل أفضل
- بناء شراكة أكثر شمولا عن طريق تمكين أطراف جديدة من المشاركة في الآليات القائمة

جهات الاتصال: *hibrahimo@mpd.gov.mz; earnan.ocleirigh@dfa.ie; Ulla.Jarvela-Seppinen@formin.fi; suzanne.mueller@eda.admin.ch; humbertozaqueu@gmail.com*.

٣٧ - الترحيب باستحداث أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية

يرحب صندوق النقد الدولي، واللجنة التوجيهية لأداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية، وبلجيكا باستحداث الأداة وبتطبيقها بحلول الاجتماع المقبل الرفيع المستوى

للشراكة العالمية. وستوفر الأداة إطارا لتقييم أوجه قوة وضعف الإدارة الضريبية في بلد من البلدان.

وتتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: *www.tadat.org*.

٣٨ - الفريق العامل المعني بمبادئ الممارسة السليمة لتنمية سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة في الدول الهشة والمتضررة بالنزاع

تقود مؤسسة التمويل الدولية فريقا عاملا، يضم معهد كلينغنديل الهولندي للعلاقات الدولية ومنظمة سبارك وشركة شل والأفرقة المختصة في مؤسسة التمويل الدولية/مجموعة البنك الدولي، من أجل استحداث أداة تتيح، في ظل أوضاع النزاع، الإسراع بتنمية سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة وبإدماج المؤسسات المتوسطة الحجم والصغيرة الحجم على المستوى المحلي. وسيستتبع هذا الجهد استحداث وتجربة وتقييم وصقل ونشر أدوات عملية للممارسين تركز على الاستثمار في المشاريع الزراعية والتعدينية في الدول الهشة والمتضررة بالنزاع. وسيبدأ هذا الجهد بوضع مجموعة مبادئ للممارسة السليمة تتضمن منظورا عميقا يتعلق بمدى التأثر بالنزاع، نلتمس موافاتنا بتعليقات عليه على العنوان الإلكتروني التالي: valuechainFCS@ifc.org. وستشمل النتائج المحددة، التي ينتظر تحقيقها بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، ما يلي:

- مجموعة أدوات لتحديد المخاطر والفجوات والقيود في النظام الإيكولوجي/البيئة التمكينية، بما في ذلك العوامل السياساتية والتنظيمية والمالية والاجتماعية والبيئية
- منهجية لإشراك المستثمرين الأساسيين والمجتمعات المحلية والموردين المحتملين في تحديد وتطوير القدرات المحلية اللازمة
- آلية لبناء قدرات الشباب في الدول الهشة والمتضررة بالنزاع من أجل تعظيم الأثر المتحقق في مجال العمالة
- حوار مشترك بين القطاعات لتنظيم التعاون بين الشركاء في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة
- منهجية لتحديد النتائج المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، وتقييم فعالية الأدوات والنُهج
- نشر النَهج لدى الصناعة من خلال الرابطات ذات الصلة

جهة الاتصال: Magdi M. Amin, IFC (Mamin2@ifc.org); Yannick du Pont (y.du.pont@spark-online.org). وللمشاركة أو للإسهام بأفكاركم، يرجى مراسلة valuechainFCS@ifc.org.

الضميمة ٢

التشكيل الجديد للجنة التوجيهية (المتفق عليه في الاجتماع الخامس للجنة التوجيهية للشراكة العالمية، المعقود في أبوجا في ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤)

التشكيل الحالي للجنة التوجيهية للشراكة العالمية (١٨ عضوا)

الرؤساء المشاركون للشراكة العالمية وللجنة التوجيهية

١ مستفيد من التعاون الإنمائي

١ مقدم للتعاون الإنمائي ومستفيد منه

١ مقدم للتعاون الإنمائي

أعضاء اللجنة التوجيهية

٥ ممثلين للمستفيدين من التعاون الإنمائي، ويكون واحد منهم على الأقل ممثلا لمجموعة الدول الهشة والمتضررة بالنزاع التي تضم الدول الهشة السبع الموسعة

١ ممثل لمقدمي التعاون الإنمائي والمستفيدين منه

٣ ممثلين لمقدمي التعاون الإنمائي

١ ممثل لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص

١ ممثل للبرلمانيين

١ ممثل لأصحاب المصلحة من المجتمع المدني

١ ممثل للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف

١ ممثل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

١ ممثل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية

توزيع المقاعد الستة الإضافية المتفق عليها في أبوجا

المقاعد الإضافية

١ ممثل إضافي من أفريقيا

١ ممثل لمقدمي التعاون الإنمائي والمستفيدين منه

١ ممثل لمقدمي التعاون الإنمائي من البلدان العربية

١ ممثل لأصحاب المصلحة غير التقليديين من المجتمع المدني/النقابات

١ ممثل للمؤسسات

١ ممثل للحكومات المحلية